

الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014

م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري^(*)

ملخص البحث

تحتل مسألة الوجود العسكري أهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، ولأجل ذلك انشأت الولايات المتحدة مجموعة من القواعد في مختلف دول العالم يساندها في ذلك العديد من التسهيلات التي حصلت عليها سواء بشكل مطارات او موانئ أو قواعد بهدف تعزيز هيمنتها العالمية.

وفيما يخص العراق فان الوجود العسكري الأمريكي فيه بدأ مع دخول القوات الأمريكية الى العراق في 9/ نيسان/ 2003، وأقامت مجموعة من المعسكرات فضلاً عن سيطرتها على القواعد العسكرية التي كانت تابعة للجيش العراقي قبل حله من قبل الادارة الانتقالية برئاسة الحاكم المدني (بول بريمر)، وشهدت المرحلة الممتدة من 2003 ولغاية 2011 العديد من القضايا منها تصاعد العمليات المسلحة ضد قوات التحالف لاسيما الأمريكية منها، وتوقيع العديد من الاتفاقيات مع الحكومة العراقية يتعلق بعضها بالجانب الامني والعسكري.

وبعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في العام 2011 بدأت مرحلة جديدة من التعاون الامني بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، وخلال هذه المرحلة كان الاهتمام الأمريكي مركز بشكل اساس على تصدير الاسلحة الأمريكية الى العراق وتدريب القوات العراقية واجراء المناورات المشتركة ومكافحة الارهاب وتبادل المعلومات.

^(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

وقد أدى دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق في حزيران/2014 الى عودة القوات الامريكية الى العراق التي اضطلعت بمهمة قيادة التحالف الدولي، وقد وفرت المشورة والتدريب والاسناد للقوات العراقية، ولكن واقع الحال اكد بان القوات العراقية تحملت العبء الاكبر في مواجهة التنظيم الارهابي وتحرير العراق منه.

Abstract

The topic area of that's paper dealing with The issue of military presence is of particular importance in American foreign policy. For this reason, the United States has established a set of bases in various countries of the world, supported by many facilities, whether airports, ports or bases, in order to strengthen its global hegemony

According to Iraq, the US military presence began with the entry of US forces into Iraq on April 9, 2003, and set up a group of camps as well as its control of the military bases that were part of the Iraqi army before being dissolved by the Transitional Administration headed by the civil administrator (Paul Bremer)

The period between 2003 and 2011 witnessed many issues, including the escalation of armed operations against coalition forces, especially the United States, and the signing of several agreements with the Iraqi government, some of them related to the security and military aspects

After the US military withdrawal from Iraq in 2011, a new phase of security cooperation between the United States and the Iraqi government began. At this period, US attention was focused primarily on exporting US weapons to Iraq, training Iraqi forces, conducting joint exercises, combating terrorism and exchanging information The entry of a terrorist organization to Iraq in June 2014 led to the return of US troops to Iraq, which served as the command of the International Coalition. It provided advice, training and support to Iraqi forces, but the reality was that Iraqi forces had borne the brunt of the terrorist organization and the liberation of Iraq.

مثل الوجود العسكري أهم عناصر السياسة الخارجية الأمريكية، ولدى الولايات المتحدة شبكة واسعة من القواعد والتسهيلات العسكرية من مطارات وموانئ في العديد من دول العالم، مما يساهم في تعزيز الهيمنة الأمريكية عالمياً، وإدارة عملياتها الأمنية والعسكرية على كل الاتجاهات مختزلة بذلك المسافة والوقت، ويساعدها في ذلك إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية وغيرها، مما جعلها صاحبة النفوذ الأقوى عسكرياً على صعيد العالمي.

وفي بداية القرن الحادي والعشرون قامت الولايات المتحدة وبعض حلفائها باحتلال العراق في العام 2003، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الأمريكية - العراقية، وعقدت الولايات المتحدة اتفاقات ومذكرات تفاهم وتعاون مشترك مع العراق منها اتفاقية الإطار الاستراتيجي واتفاقية وضع القوات في العام 2008، وبسبب العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية والخسائر المادية والبشرية قررت إدارة الرئيس (باراك أوباما) الانسحاب من العراق، وأعقبته مرحلة مهمة من التنسيق والتعاون الأمني بين البلدين، فضلاً عن توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، ونظراً للتطورات الخطرة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، بعد قيام تنظيم داعش الإرهابي باحتلال أجزاء من العراق وسورية وإعلان خلافته المزعومة، فكان ذلك سبباً في تشكيل أكبر تحالف عسكري في التاريخ بقيادة الولايات المتحدة، مما أفضى إلى عودة الحضور العسكري إلى العراق من جديد.

أهمية البحث: ان هناك أهمية كبيرة لموضوع الوجود العسكري الأمريكي في العراق، ومراحلته منذ العام 2003، وطبيعة التنسيق الأمني بين البلدين بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، واثار ظهور تنظيم داعش الإرهابي في حجم وفعالية الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد العام 2014.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الوجود العسكري الأمريكي في العراق قد تغيرت مبرراته بحسب كل مرحلة، بالوقت ذاته فان العراق يحظى بأهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية، وان الوجود العسكري الأمريكي فيه له ابعاد داخلية وإقليمية ودولية.

اشكالية البحث: يقوم البحث على اشكالية اساسية مفادها ان الوجود العسكري الأمريكي في العراق لا يحظ بالقبول الحكومي والشعبي، بالوقت ذاته تسعى الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بجزء من قواتها في العراق، مما فرض تحديات على البلدين، وعليه ما طبيعة التنسيق الأمني مع العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي؟، وما هو دور الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد العام 2014؟.

هيكلية البحث: تم تناول البحث في ضوء ما يأتي:

أولاً- الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد العام 2003:

ثانياً- التعامل الأمني الأمريكي مع العراق بعد الانسحاب 2011:

ثالثاً- الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد أحداث حزيران 2014:

رابعاً- مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق:

أولاً- الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد العام 2003:

شنت الولايات المتحدة في 20/اذار/2003 حرباً ضد العراق من دون موافقة منظمة الأمم المتحدة في عمل عسكري يخلو من الشرعية الدولية⁽¹⁾. إذ سعت الادارة الأمريكية برئاسة (جورج دبليو بوش) حينها على تغليب الأمن الأمريكي على الأمن الجماعي العالمي لا سيما بعد أحداث 11/ايلول/2001، وقد أكد الرئيس (جورج دبليو بوش) بان الولايات المتحدة غير محتاجة لموافقة الآخرين عندما يتعلق الامر بأمن وحماية الشعب الأمريكي، وأن هذا الامن مهدد من قبل العراق⁽²⁾.

وبررت الولايات المتحدة حربها ضد العراق بحجة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وقد عبر عن هذا التوجه الأمريكي صراحة نائب وزير الخارجية الأمريكي وأبرز المحافظين الجدد (ريتشارد أرميتاج) قائلاً: " أن السعي الحثيث لامتلاك أسلحة الدمار الشامل يؤدي إلى حتمية استخدامها ضدنا أو ضد مصالحنا"، بالرغم ان الادارة الأمريكية اعترفت بان هناك مشكلة حقيقية بعدم وجود أدلة مقنعة متاحة بان العراق يمتلك هذه الاسلحة او حتى اقناع حلفائها بأن هجوماً بأسلحة الدمار الشامل العراقية على الولايات المتحدة أو حلفائها أو أصدقائها أصبح وشيكاً، مما

يتطلب شن حرباً وقائية ضد العراق، تستند الى احتمالية قيام النظام العراقي السابق بأعمال عدائية والاضرار بمصالح الولايات المتحدة او مصالح حلفائها⁽³⁾. وعليه تعهد الرئيس (جورج دبليو بوش) بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي اتضح فيما بعد انه لم يكن لها وجود، وتم حسم المعركة في 9/نيسان/2003 بعد دخول القوات الامريكية العاصمة بغداد، وفي 1/ايار/2003 أعلن (جورج دبليو بوش) انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في العراق⁽⁴⁾.

وقد عملت الولايات المتحدة على انشاء سلطة الائتلاف المؤقتة وهي عبارة عن هيئة مدنية لإدارة أمور العراق، ويمكن وصفها بانها كيان معقد، إذ ضمت مجموعة متنوعة من دول الائتلاف التي شاركت في احتلال العراق، وعملوا كمستشارين في الوزارات العراقية ولسلطة التحالف المؤقتة نفسها، بالوقت ذاته حرصت الادارة الامريكية على ان تضم الهيئة فريق عمل من وزاراتها وهيئاتها الرسمية منها: مجلس الأمن القومي (NSC)، ووزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وكالة المخابرات المركزية (CIA)، وزارة الخزانة، وزارة العدل، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، واستمر عملها للمدة من 21/نيسان/2003 ولغاية 28/حزيران/2004، وكان مجلس الأمن القومي الأمريكي أصدر توجيهاً استراتيجياً تضمن عدة أمور منها: اجتثاث حزب البعث، فضلاً عن إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية، وبالفعل أصدر الحاكم المدني للعراق ورئيس سلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمر) في 23/ايار/2003 أمراً بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وتسريح أكثر من (25) ألف عضو من اتباع حزب البعث من مناصبهم الادارية في الحكومة العراقية، ويمثل هذا العدد قرابة (1٪) من أصل (2) مليون شخص في كشوف الرواتب الحكومية، وكان الى جانب سلطة الائتلاف المؤقتة هيئة عسكرية تعرف باسم فرقة العمل المشتركة (CJTF-7) وتعد قوة عسكرية منفصلة عن سلطة الائتلاف⁽⁵⁾.

وقد اعترفت الادارة الامريكية رسمياً بانها قوة احتلال بعد الاعلان الرسمي للرئيس (جورج دبليو بوش) في 8/ايار/2003، فكان ذلك سبباً رئيساً في صدور قرار مجلس الامن رقم (1483) في 22/ايار/2003، الذي أعترف فيه بان قوات

التحالف الدولي التي غزت العراق هي قوات محتلة، مما يفرض عليها واجبات محددة ضمنها القانون الدولي واتفاقات جنيف لعام 1949، علمًا ان احد تبريرات الحرب الامريكية على العراق فضلاً عن قضية اسلحة الدمار الشامل هي وجود علاقة وتنسيق بين النظام السابق والإرهاب الدولي لا سيما تنظيم القاعدة، بل ان الادارة الامريكية شنت حملة اعلامية واسعة النطاق لإشاعة فكرة مفادها ارتباط العراق بالمنظمات الارهابية، بالرغم من خلو العراق حينها من المنظمات الارهابية، الا ان العراق تحول بفعل الاحتلال الأمريكي وسياسته ضد الشعب العراقي الى وجهه للإرهابيين⁽⁶⁾.

وشهدت هذه المرحلة تنامي العمليات المسلحة ضد قوات التحالف ولاسيما الامريكية منها، والتي بدأت في 22/حزيران/2003، وتبنت اسلب حرب العصابات، وقد ساعد على ذلك انتشار الاسلحة والاعتدة التي خلفها الجيش العراقي، إذ لم يتم تدمير معظمها او حتى السيطرة عليها مما سهل الحصول عليها في معظم أنحاء البلد تقريباً، كما سهل بالوقت ذاته دخول العديد من الارهابيين الى العراق مستغلين حالة الفوضى وانتشار السلاح⁽⁷⁾. وقد أكدت الولايات المتحدة بانها تواجه عمليات مسلحة، وفي هذا الخصوص وصف (جون أبي زيد) قائد القيادة المركزية الامريكية في 7/تموز/2003، العمليات المسلحة بانها "حملة كلاسيكية من نوع حرب العصابات"⁽⁸⁾.

وفيما يتعلق بمواقع الوجود العسكري الأمريكي في العراق فلا بد من الاشارة الى ان الإدارة الامريكية سعت الى إقامة قواعد دائمية في العراق، وفي هذا الخصوص أعلن (لاري سي دياموند) المستشار السياسي لدى سلطة الأتلاف المؤقت حينها صراحة: "نحن نبنى قواعد دائمة في العراق"، بالوقت ذاته أكد الرئيس (جورج دبليو بوش) بأن الولايات المتحدة ستبقى بعد العام 2008، وقد ساند هذه التصريحات عملياً الموارد المالية التي تم تخصيصها لبناء القواعد والتسهيلات العسكرية لدعم بقاء القوات الامريكية في العراق، كما ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية تؤمن بضرورة انشاء قواعد عسكرية طويلة الأمد في العراق، وهذا ينسجم مع رؤية ادارة الرئيس (جورج دبليو بوش) التي وضعت العراق في "خط المواجهة لشن الحرب العالمية على

الإرهاب"، مما يتطلب وجود قواعد أمريكية، لذلك حرصت الولايات المتحدة على إقامة علاقات أمنية وعسكرية بعيدة المدى مع العراق، مما يسهل عليها القيام بدور أكثر فاعلية في الأمن الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط على نطاق واسع، علمًا ان مواقع التمركز الأمريكي في العراق خلال هذه المرحلة مختلف عليها من حيث العدد، وطبقاً لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية فان القوات الأمريكية موزعة على قرابة (100) موقع بين قاعدة كبيرة ومعسكر صغير ومطار وقصر رئاسي وغيرها، إلا أن مواقع التمركز الرئيسة للقوات هي في (12) موقعاً⁽⁹⁾.

وفي 23/اذار/2004 أعلنت الولايات المتحدة انها تعمل على بناء (14) قاعدة لها القدرة على ايواء الاف الجنود الأمريكان بين (105 الى 106 الف) لمدة لا تقل عن عامين، وموزعة على محافظات ومدن عدة وهي: بغداد والموصل وكركوك والناصرية وتكريت والفلوجة وأربيل والتاجي وبلد⁽¹⁰⁾. كما قررت الادارة الأمريكية انه في حال سحب القوات من العراق مستقبلاً فلا بد من الاحتفاظ بما لا يقل عن أربعة قواعد عسكرية دائمة كبيرة، وأما الاهداف الاستراتيجية من وراء ذلك فهي: السيطرة على إمدادات النفط وتأمينها، ومكافحة الارهاب ودعم عمليات مواجهته، واستخدام هذه القواعد كمنصة لانطلاق عملياتها ضد ايران أو سورية مستقبلاً، وبحلول منتصف العام 2005 كان لدى الجيش الأمريكي قرابة (106) موقعاً، وفي العام 2006 تم اخلاء (34) موقعاً⁽¹¹⁾.

وكان ابرز تداعيات هذه المرحلة حالة العنف الطائفي التي مر بها العراق، مما شكل تحدياً لمشروع الإدارة الأمريكية الرامية الى تأسيس نظام ديمقراطي مستقر وسلمي في العراق يمكن التعامل معه بمسؤولية بعد مغادرة القوات الأمريكية للبلاد، وقد دفعت هذه التطورات الى مزيد من تمركز القوات الأمريكية في العراق، بهدف وضع حد لأعمال العنف، والشروع في مفاوضات مع الاطراف العراقية السياسية حول توزيع السلطة وتشكيل الحكومة، إذ أدركت الادارة الأمريكية ان انسحابها خلال هذه المرحلة سيؤدي الى صراع عنيف من أجل السلطة⁽¹²⁾.

وعليه ادت هذه التطورات الى انتشار القوات الامريكية في جميع أنحاء العراق تقريباً، لا سيما وان هناك اتجاه داخل الادارة الامريكية تجد ضرورة هذا الانتشار لأنه سيحسن من وتيرة عمليات تثبيت الاستقرار، في حين رفضت وزارة الدفاع الامريكية هذا الاجراء ورأت بدلاً من إضافة المزيد من القوات الامريكية، يمكن الاعتماد على العدد المتزايد من قوات الأمن العراقية للمساعدة على نطاق أوسع في عمليات الاستقرار، وبعد تصاعد اعمال المقاومة في وسط وجنوب العراق، وتحسباً لأي نشاط يهدف الى عرقلة الانتخابات العراقية في العام 2005، ارتفع عدد القوات الامريكية من (141) الف الى (160) الف في أوائل عام 2005، وتأجيل عودة بعض الوحدات بل تسريع نشر وحدات أخرى، وأكدت احصاءات وزارة الدفاع الامريكية في 1/تموز/2007، إلى أن عدد أفراد الجيش الأمريكي في العراق بلغ مجموعهم (247,156) موزعين على النحو الاتي⁽¹³⁾:

- 1- الخدمة الفعلية: القوات البرية (542,94)، القوات الجوية (018,10)، وسلاح مشاة البحرية المارينز (134,24).
 - 2- الحرس الوطني: الحرس الوطني البري (747,13)، الحرس الوطني الجوي (180,1).
 - 3- الاحتياطي: القوات البرية (457,6)، القوات الجوية (876)، القوات البحرية (724)، وسلاح مشاة البحرية المارينز (200).
- وفي الواقع ان العدد الإجمالي للقوات الامريكية في العراق قد اختلف مع مرور الوقت استجابة للأحداث على الأرض مثل الانتخابات العراقية، والقرارات الاستراتيجية الامريكية، وفي 1/اذار/2008، كان العدد الإجمالي للقوات الامريكية في العراق (700,159) منهم (900,134) نشط في الميدان، و(800,24) من الاحتياطي⁽¹⁴⁾.

خلال هذه المرحلة سعت ادارة الرئيس (جورج دبليو بوش) الى التوصل الى اتفاقات مع الحكومة العراقية تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية

والامنية، والا هم هو التوصل الى تأطير قانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وتكون اساس تستند عليه الادارة الامريكية التي ستخلفه⁽¹⁵⁾.

وعلى هذا الاساس وقعت الادارة الامريكية مع الحكومة العراقية في 26/تشرين الثاني/2007، على "اعلان مبادئ علاقة التعاون والصدقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة"، بهدف وضع أساس لعلاقات طويلة الأمد بين البلدين تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية⁽¹⁶⁾. وقد لجأت الادارة الامريكية الى "اعلان مبادئ" لتجنب عرضه على الكونغرس، ومنحها مزيد من المرونة في التوصل الى اتفاقات اخرى مع العراق، وبالفعل من أجل ضمان أساس قانوني للوجود العسكري الأمريكي والعمليات العسكرية في العراق تم عقد اتفاقيتين في 17/تشرين الثاني/2008 هي اتفاقية الإطار الاستراتيجي المعروفة باسم **Strategic Framework Agreement - SFA**) واتفاقية وضع القوات المعروفة باسم **(Status of Forces Agreement - SOFA)**، وبرز ما تم التأكيد فيها على سيادة العراق، وان الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو مؤقت، والتأكيد على انسحاب القوات الامريكية من مدن العراق بحلول العام 2009، والانسحاب الكامل في موعد أقصاه 31/كانون الأول/2011⁽¹⁷⁾. وبموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي تم تأسيس مجموعة من اللجان الاستشارية المشتركة بين العراق والولايات المتحدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الثنائية حول مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات شملت: الدفاع والأمن والطاقة وتنفيذ القانون والتعاون القضائي والتعليم والثقافة والعلوم والبيئة والتجارة والتمويل والنقل⁽¹⁸⁾.

وقد سعت الولايات المتحدة من وراء هاتين الاتفاقيتين الى تأمين مصالحها في الشرق الأوسط، والحماية الحيوية لقواتها في العراق، وتأسيس قاعدة لعلاقات ثنائية بين البلدين بعيدة الأمد تركز على المصالح المشتركة⁽¹⁹⁾.

وبعد ان تولى (باراك أوباما) رئاسة الولايات المتحدة في 20/كانون الثاني/2009، كانت مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق من الملفات المهمة في ادارته، وبالفعل أعلن الرئيس (باراك أوباما) في 27/شباط/2009 أمام مشاة البحرية في قاعدة

(ليجون) في كارولينا الشمالية أن القوات الأمريكية ستسحب من العراق⁽²⁰⁾. كما أعلن بان الحرب الأمريكية على العراق ستنتهي بعد تسع سنوات، وبعدها بدأت الولايات المتحدة بخفض قواتها تدريجياً في العراق، إذ أنخفض عدد القوات الأمريكية من (100) ألف مقاتل إلى (39) ألف، وثم أخذ العدد يتناقص مع الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية إلى أن تم سحب باقي القوات الأمريكية وتسليم القواعد إلى القوات العراقية، لكنها اقتصرت على (200) عنصر لحماية السفارة الأمريكية في بغداد، فضلاً عن آلاف المستشارين والخبراء للإشراف على مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى العراق وتدريب القوات العراقية عليها⁽²¹⁾.

وقد افضت الحرب الأمريكية على العراق إلى العديد من الخسائر البشرية والمادية في صفوف قوات التحالف والعراقيين، فقد قتل جراء العمليات العسكرية خلال المدة من 20/أذار/2003 ولغاية 7/تشرين الثاني/2011 قرابة (4801) من قوات التحالف منهم (3531) أمريكي و(179) بريطاني و(139) من دول التحالف، كما وصل عدد الجرحى إلى أكثر من (36) ألف منهم (219,32) أمريكي والباقي من دول التحالف، وأما الخسائر في المعدات العسكرية والأسلحة فهي عديدة ولكن أبرزها تضرر (1180) طائرة هليكوبتر وتضرر وتدمير قرابة (14) ألف مركبة منها (490) دبابة و(4300) عربة همر وغيرها، وقد اختلفت تقديرات الخسائر المالية لهذه الحرب، وفي هذا الخصوص قدر السناتور (جيمس ب. ماكغفرن) في خطابه أمام مجلس النواب في 28/تشرين الأول/2006 كلفة الحرب بحدود (246) مليون دولار في اليوم⁽²²⁾. فضلاً عن ذلك تحملت الولايات المتحدة التزامات كبيرة طويلة المدى شملت تقديم الرعاية الطبية للجرحى وتحمل تكاليفهم مدى الحياة، وتعويضات لأصحاب الإعاقات، ومكافآت نقدية كقروض الإسكان والتأهيل البدني وغيرها، وتقدر تقارير أمريكية أن الولايات المتحدة أنفقت قرابة (2) تريليون دولار خلال هذه المدة⁽²³⁾. في حين تشير تقديرات أخرى أن هذه أودت بحياة قرابة (4500) أمريكي وكلفت نحو تريليون دولار⁽²⁴⁾.

وفي المقابل وصل عدد الضحايا من العراقيين طبقاً الى احصاءات غربية الى قرابة مليون عراقي بين شهيد ومصاب، وهجرة قرابة (2,5) مليون الى الخارج، ونزوح (1,8) مليون داخل العراق، وجدير بالذكر ان العواقب التي تمخضت عنها الحرب عديدة أهمها⁽²⁵⁾:

- 1- ارتفاع حالة انعدام الأمن العام في العراق بما في ذلك الهجمات الإرهابية والسروقة والاعتداء والقتل واحتجاز الرهائن وغيرها.
 - 2- زيادة عدد الهجمات الإرهابية خارج العراق.
 - 3- تفاقم الأزمة الإنسانية في العراق.
 - 4- تراجع تطبيق القانون بما في ذلك القانون الدولي وحقوق الإنسان.
 - 5- زيادة وتيرة النشاط الارهابي ذي الصفة الدينية المتطرفة والمتشددة.
- فضلاً عن ذلك تعميق الخلل الاستراتيجي الذي حصل في المنطقة العربية في ظل اوضاع عالمية واقليمية غير مناسبة للعالم العربي⁽²⁶⁾.

مما تقدم يتضح بان الحرب الامريكية على العراق أفضت الى العديد من المشكلات التي لا تقتصر على العراق فحسب وانما امتدت الى نطاقه الاقليمي ايضاً، فضلاً عن ذلك كانت هذه المرحلة بمثابة خطوة أساسية نحو تشكيل بداية الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

وعليه فان النتائج السلبية للوجود العسكري الأمريكي جعلت الادارة الامريكية تتبنى خطة تعرف باسم (التدفق المدني)، تركز على تبني شراكة واسعة تنعكس على التوازن العسكري - المدني للوجود الأمريكي في العراق عن طريق تكثيف فرق المساعدة المدنية الامريكية في العراق للقيام بمهام رسمية عدة منها دبلوماسية واعادة الاعمار والبناء المؤسسي وغيرها، وساهمت المنظمات الامريكية غير الحكومية بدور مهم في هذه الخطة التي ركزت في نشاطها على تطوير الثقافة الديمقراطية وانشطة المجتمع المدني والبناء المؤسسي، وكان أهم هذه المنظمات معهد السلام الأمريكي والمعهد الوطني الديمقراطي والصندوق الوطني للديمقراطية والمعهد الدولي الجمهوري⁽²⁷⁾.

ثانياً- التعامل الأمني الأمريكي مع العراق بعد الانسحاب 2011:

أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) في 21/تشرين الأول/2011، أنه بناءً على الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في 17/تشرين الثاني/2008، فقد تم الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق على مغادرة القوات الأمريكية للعراق في نهاية العام 2011، وبالفعل غادرت آخر فرقة عسكرية أمريكية إلى الكويت في 18/كانون الأول/2011، بالوقت ذاته حرصت الإدارة الأمريكية على إبقاء التنسيق متواصلًا بين وجودها السياسي ومتطلبات الواقع الأمني في العراق بعد هذا الانسحاب كي تضمن بقاء العراق مرتبطاً بها ومتحالفًا معها، فضلاً عن أهداف أخرى تتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إيران، ولتحقيق ذلك بفاعلية أبقت الولايات المتحدة على قرابة (16) ألف عنصر من المتعاقدين والخبراء الأمنيين والمدربين ولحماية السفارة الأمريكية، وخلال هذه المرحلة أسهم مكتب التعاون الأمني الذي يعمل تحت سلطة السفير الأمريكي في العراق في تنسيق التعاون الأمني بين البلدين، وتنظيم التعاون والتدريب مع الجيش العراقي، وإدارة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى العراق، ويعد هذا المكتب أكبر مكتب للتعاون الأمني في العالم، ويقع مقره في السفارة الأمريكية في بغداد، ولديه فروع تابعة له في مقرات عسكرية في كركوك وبسمايا وتكريت وأم قصر والتاجي، ويبلغ إجمالي عدد موظفيه أكثر من (3500) موظف، وقد نظم المكتب عمليات بيع الأسلحة إلى العراق التي شملت مختلف الأسلحة من طائرات ودبابات وعربات قتالية واعتدة وغيرها⁽²⁸⁾.

وقد عملت الولايات المتحدة في هذه المرحلة على توسيع وجودها الدبلوماسي في العراق، وقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الوجود بأنه أكبر مهمة دبلوماسية في العالم، إذ شملت (15) موقعاً في جميع أنحاء البلاد ضمت قنصليتين، ومكتبين فرعيين في السفارة، وثلاثة مراكز جوية، وثلاثة مراكز لتدريب الشرطة، وخمسة مواقع تابعة لمكتب التعاون الأمني، وقد عدت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الوجود بأنه ضروري من أجل تزويد الحكومة الأمريكية بالصورة الحقيقية

عن جميع انحاء العراق، والوجود في إدارة أزمات العراق السياسية، فضلاً عن ذلك ان تكون ركائز مهمة لتقديم المساعدة الأمنية والتنمية الاقتصادية للعراق في السنوات القادمة⁽²⁹⁾.

وقد بلغت تكاليف بناء السفارة الامريكية قرابة (750) مليون دولار، الى جانب العدد الكبير من الموظفين العاملين فيها، وفي سياق تطورات هذه المرحلة قام الجنرال (مارتن ديمبسي) رئيس هيئة الاركان المشتركة بزيارة الى العراق في 19/اب/2012، وتم خلالها توثيق التعاون الامني بين البلدين حول مواجهة تنظيم القاعدة الارهابي، وتسريع تسليم الأسلحة الامريكية المخصصة لبيعها الى العراق، وتوسيع التدريب الامريكي لقوات الأمن العراقية وتنظيم التدريبات المشتركة، وأعلن (مارتن ديمبسي) انه بناءً على طلب من الحكومة العراقية فقد تم الاتفاق على نشر وحدة من قوات العمليات الخاصة للجيش الامريكي في العراق من أجل تقديم المشورة حول مكافحة الإرهاب والمساعدة في جمع المعلومات الاستخبارية، لا سيما ضد تنظيم القاعدة الارهابي في العراق⁽³⁰⁾.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة باعت أكثر من (14) مليار دولار من المعدات والخدمات والتدريب للقوات العسكرية والأمنية العراقية خلال المدة من 2005 ولغاية 2012، بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وتسلم العراق خلال العام 2012 ست طائرات من طراز (C-130 J) وبطارية صواريخ من طراز **Rapid Avenger**. و (27) طائرة هليكوبتر من طراز IA-407، التي تضطلع بمهمة المراقبة والاستطلاع وتقديم الدعم للقوات البرية المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب، و (12) زورق دورية طراز P-301 للبحرية لحماية المنصات النفطية، ولتعزيز قدرات العراق البحرية وفرض الأمن في مياه الخليج العربي⁽³¹⁾.

وفي اطار التنسيق الامني بين البلدين انعقد في مقر وزارة الخارجية العراقية في 2/ايلول/2012، اجتماع لجنة التنسيق السياسية والدبلوماسية المشتركة، وهو الاجتماع الثاني للجنة منذ تأسيسها بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008،

وحضر الاجتماع وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) ومساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأدنى السفيرة (اليزابيث جونز)، وفيه تم التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين⁽³²⁾. وقد قام وكيل وزارة الدفاع (جيمس ن. ميلر) ووكيل وزارة الخارجية الامريكية (روز غوتيمولر) بزيارة العراق في 6/كانون الاول/2012، بهدف تحديث القوات العراقية وتعزيز قدراته الأمنية، ومتابعة برامج المبيعات العسكرية الامريكية الى العراق لا سيما طائرات (أف - 16) ودبابات ابرامز وقطع الغيار والمساعدة على الصيانة والتدريب، وغيرها من البرامج الامنية المتفق عليها، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لتسهيل عمل البلدين في المجالات الامنية والدفاعية ولمدة خمسة أعوام، وتضمنت القيام بزيارات عسكرية رفيعة المستوى بين البلدين، والتعاون في مجال التعليم العسكري المهني، والتعاون في مكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات الاستخبارات العسكرية، فضلاً عن الالتزام بإجراء التدريبات المشتركة، وتبادل المعلومات الخاصة بالعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام⁽³³⁾.

وقد أكد الرئيس الأمريكي حينها (باراك أوباما) على ان برامج المساعدة الامريكية الى العراق ستعمل على تطوير كل جوانب العلاقات الثنائية وستعزز المؤسسات العراقية، وقد عملت الادارة الامريكية على تخفيض وجودها المدني والعسكري على حدٍ سواء، بسبب حالة الرفض الحكومي والشعبي للوجود الأمريكي، الى جانب المخاوف الأمنية الكبيرة التي تواجه افراد البعثة الامريكية، وبالفعل أنخفض الوجود الأمريكي في منتصف العام 2013 الى قرابة (10) الاف عنصر مدني وأمني⁽³⁴⁾.

وكان ابرز مجالات التعاون بين الولايات المتحدة والعراق خلال هذه المرحلة هي الامن والدبلوماسية والتجارة، علمًا ان الحكومة العراقية صادقت على اتفاقية التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة في العام 2013، يُذكر ان العراق حصل على دعم الدبلوماسية الامريكية في المجال الاقليمي والدولي⁽³⁵⁾.

وفي اطار توثيق التعاون الامني بين الولايات المتحدة والعراق خلال هذه المرحلة انعقد في العاصمة الامريكية واشنطن في 15/اب/2013، الاجتماع الرابع

للجنة التنسيق السياسية والدبلوماسية المشتركة، بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق، وحضر الاجتماع وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) ونظيره (هوشيار زيباري)، وفيها أكد الوفدان التزامهم بالتعاون الأمني الوثيق والمستمر، كما تم اشادة الجانب الأمريكي بمشاركة القوات العراقية الفعالة في مناورات الاسد المتأهب التي جرت في الاردن، كما تم تأكيد التزام الجانب الأمريكي على مساعدة العراق في مواجهة تنظيم القاعدة الارهابي، كما تعهد الجانب الأمريكي بمساعدة العراق في تطوير الديمقراطية⁽³⁶⁾.

وفي حزيران/2013 أعلن الجنرال (مارتن ديمبسي): أن الولايات المتحدة تسعى الى تحسين قدرات العراق العسكرية كونه في خط المواجهة مع الارهاب، إذ تأثر بشكل كبير من تداعيات الحرب في سورية، وعليه دعا الى مساعدة العراق عن طريق إرسال فرق للتدريب وتسريع مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية، كما أبدى (هوشيار زيباري) خلال زيارته الى الولايات المتحدة في آب/2013، رغبة الحكومة العراقية في توثيق التعاون الأمني مع الولايات المتحدة من أجل تعزيز قدرات قوات الأمن العراقية، وفي المقابل فان العديد من المسؤولين الامريكان يرون بان ضعف التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق يؤدي إلى تقليل فعالية قوات الأمن العراقية، كما ان مغادرة الولايات المتحدة للعراق وتخليها عن البرامج الامنية المشتركة ستضر في استراتيجية مكافحة الارهاب عند قوات الأمن العراقية⁽³⁷⁾.

وفي 1/تشرين الثاني/2013 التقى الرئيس (باراك أوباما) برئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي)، وتم التأكيد على الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين البلدين، والتعهد بتعزيز التعاون في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بكل المجالات التي تتضمنها من أمن ودبلوماسية وتجارة وتعليم وطاقة وثقافة وعلوم وعدالة، كما تم عقد اجتماع ثان جمع نائب الرئيس الأمريكي حينها (جو بايدن) و (نوري المالكي)، وتم تناول قضايا عدة، وفيما قدم الوفد العراقي استراتيجيته الشاملة لمحاربة التنظيمات الارهابية عن طريق تبني إجراءات أمنية واقتصادية وسياسية منسقة مع القيادات المحلية، وتعزيز دور المؤسسات الامنية، كما أبدى الوفد العراقي حاجته الى الاسلحة

والمعدات الأمريكية لتعزيز العلاقات المؤسسية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، ولتسهيل عملياته في المناطق النائية ضد مكائن الارهابيين⁽³⁸⁾.

مما تقدم يتضح ان الادارة الأمريكية خلال هذه المرحلة عملت على تنسيق جهودها الامنية والعسكرية وتوسيع مجالات تعاونها مع العراق، لاسيما بعدما ادركت ان وجودها العسكري المباشر أصبح غير مرحب به على الصعيد الحكومي والشعبي، مما اضطرها الى تخفيض وجودها المدني والعسكري، ولكنها ابقت بالوقت ذاته التواصل والتنسيق في جميع المجالات مع العراق، ادراكاً منها بأهميته الاستراتيجية.

ثالثاً- الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد احداث حزيران 2014:

تمكن تنظيم داعش الارهابي في كانون الثاني/2014 من السيطرة على شمال وشرق سورية، ومن ثم أندفع نحو العراق وتمكن من السيطرة على محافظة الموصل في 10/حزيران/2014، ومنها أعلن دولته الاسلامية المزعومة⁽³⁹⁾. وبعد ذلك اندفع التنظيم الارهابي صوب بعض المناطق والمحافظات وتحديداً الانبار وصلاح الدين وديالى، وفي 29/حزيران أعلن عن تأسيس خلافته من الموصل، وغير اسمه من (الدولة الاسلامية في العراق والشام) الى (الدولة الاسلامية)⁽⁴⁰⁾. وقد عمل هذا التنظيم المتطرف على تغيير الجغرافية السياسية للحدود والمناطق التي سيطر عليها، مما جعله أكبر تهديد واجهته منطقة الشرق الاوسط، وسيترك أثراً كبيراً في المنطقة لمدة طويلة⁽⁴¹⁾. ويعد تنظيم داعش الموجة الثالثة من التنظيمات الارهابية، إلا أنه فاقها من حيث حجم وشدة الوحشية، وقد أخذ هذا التنظيم يشكل تهديداً لمصالح القوى الإقليمية والدولية، مما دعا الى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمكافحة هذا التنظيم المتطرف⁽⁴²⁾.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) في 10/أيلول/2014 عن تشكيل تحالف عالمي واسع بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة هذا التنظيم الارهابي، بعد ان شكل هذا التنظيم الارهابي تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وارتكابه انتهاكات مروعة بحقوق الإنسان شملت عمليات القتل العشوائي واعداد جماعي، واضطهاد الاقليات

الاثنية، وسعيه الى نشر أيديولوجيته المتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام ووسائل الاتصال الحديثة مما سهل عليه تجنيد الآلاف من المقاتلين الأجانب من جميع انحاء العالم، ولهذا يمكن وصفه بأنه تنظيم ارهابي عالمي⁽⁴³⁾.

وفي خطابه الى الشعب الأمريكي أعلن الرئيس (باراك أوباما) في 10/أيلول/ 2014 عن استراتيجيته الشاملة والمستمرة لمكافحة الارهاب، والقضاء على تنظيم داعش الارهابي، وتستند هذه الاستراتيجية على أربعة ركائز أساسية، وفي كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة سينضم إلى الولايات المتحدة تحالف واسع من الشركاء، وستعمل الولايات المتحدة مع حلفائها في اوربا والدول العربية وغيرها لدعم الجهود وتعزيز وحدة التحالف، وهذه الركائز هي⁽⁴⁴⁾:

- 1- القيام بضربات جوية منظمة ومتواصلة ضد الارهابيين ومعاقلهم في العراق وسورية، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وتوسيع نطاق الحماية الامريكية للبعثات الانسانية، وملاحقة الارهابيين.
- 2- زيادة الدعم الأمريكي للقوى التي تحارب الارهابيين على الارض، ولهذا الغرض أكد الرئيس (باراك أوباما) أنه أرسل عدة مئات من الجنود الأمريكيين الى العراق لتقييم كيف يمكن دعم قوات الأمن العراقية على أفضل وجه، دون الدخول في حرب برية مباشرة مع الارهابيين، وانما تقديم الدعم والتدريب والمعدات والمعلومات الى القوات العراقية والكردية، ولا يقتصر ذلك على العراق وانما يمتد ليشمل سورية، إذ قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية للمعارضة السورية في الحرب ضد داعش، ولهذا طلب الرئيس (باراك أوباما) من الكونغرس منحه المزيد من السلطات والموارد الإضافية لتدريب وتجهيز المعارضة السورية كأفضل قوة مضادة للإرهابيين كت تنظيم داعش وغيره.

- 3- الاعتماد على قدرات الولايات المتحدة الكبيرة في مكافحة الإرهاب ومنع هجمات داعش، والتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة لتكثيف الجهود الرامية الى قطع مصادر تمويل هذا التنظيم الارهابي، ومواجهة

ايدولوجيته المتطرفة، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من وإلى الشرق الأوسط، والعمل على تعبئة المجتمع الدولي حول هذا الجهود.

4- مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى النازحين والأقليات الدينية، وعدم السماح لتنظيم داعش الإرهابي من طرد الأقليات والمدنيين الأبرياء من مواطنهم الأصلية.

وبالفعل قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية على مواقع التنظيم استهدفت عناصره ومخازن أسلحته وعرباته المتحركة، مما ساعد القوات العراقية والكردية في مواجهة هذا التنظيم⁽⁴⁵⁾. كما قدمت الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأسلحة إلى القوات الكردية (البشمركة)، الذي أثار قلق بعض القوى الداخلية والإقليمية من أن يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن في القوة والسلطة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم مما يؤدي إلى تقوية مساعي الأكراد للانفصال⁽⁴⁶⁾.

وقد أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية مؤلفة من (200) شخص إلى العراق تتولى مهمة جمع المعلومات الاستخبارية وعمليات أخرى، وفي 6/نيسان/ 2016 أكدت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون أن التحالف الدولي ضد داعش قد أضعف من قدرة تنظيم داعش الإرهابي على التحرك بحرية في ساحة المعركة بالوقت ذاته تمت استعادة مساحات واسعة من الأراضي من سيطرة هذا التنظيم⁽⁴⁷⁾. علمًا أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في المساعدات الإنسانية التي تقدمها للمتضررين من العمليات العسكرية، فخلال المدة من 2014 وإلى 2016 أنفقت الولايات المتحدة قرابة (800) مليون دولار، كما أسهمت بدور مهم في إزالة الألغام التي زرعها تنظيم داعش الإرهابي في المناطق التي سيطر عليها⁽⁴⁸⁾.

وبحسب تقرير البلاد حول الإرهاب للعام 2016 الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية فقد نسقت الولايات المتحدة جهودها العسكرية مع التحالف الدولي ضد داعش والحكومة العراقية لتقديم المشورة والاسناد والتدريب للقوات العراقية بما في ذلك القوات الكردية (البشمركة)، وتم نشر أفراد عسكريين لهذا الغرض، كما عملت الولايات المتحدة على تحجيم قدرة تنظيم داعش الإرهابي من انتاج واستعمال

الاسلحة الكيميائية عن طريق الرد السريع والضربات الاستباقية لمواقع التنظيم الارهابي⁽⁴⁹⁾.

وجدير بالذكر ان تقرير "السير على الأرض في أمان" لعام 2018 الخاص بتدمير الاسلحة التقليدية والصادر من وزارة الخارجية الامريكية وثق عمل القوات الامريكية في العراق، إذ قامت بتطهير أكثر من (5,1) مليون متر مربع من الأراضي والمباني في محافظة الانبار خلال العام 2017، وازالة المقذوفات غير المنفلقة والالغام التي زرعها تنظيم داعش الارهابي⁽⁵⁰⁾. وفي السياق ذاته أكد وزير الخارجية الامريكي (مايكل بوميو) في 26/تموز/2018، ان الولايات المتحدة ستدعم ازالة جهود ازالة الالغام في العراق بمبلغ قدره (90) مليون دولار، وسيتم تخصيص (17) مليون دولار لمحافظة نينوى، بهدف مساعدة السكان وتحديداً الاقليات على العيش باستقرار⁽⁵¹⁾.

وقد واصلت ادارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) حربها ضد تنظيم داعش الارهابي في العراق وسورية على حدٍ سواء، بل عمل على الانخراط البري المباشر في العمليات العسكرية، الى جانب دعم القوات العراقية، وجمع وتبادل المعلومات الاستخبارية معها، مما اسهم في تحجيم هذا التنظيم المتطرف، وبالتعاون مع التحالف الدولي ضد داعش تم شن قرابة (24500) غارة جوية، وأنفقت الولايات المتحدة بين العام 2014 الى 2018 بحدود (5,23) مليار دولار على العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي، وفي سياق التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة تم تدريب أكثر من (138) ألف عسكري عراقي⁽⁵²⁾.

وعلى أثر الهزائم الكبيرة التي مُني بها تنظيم داعش الارهابي، أعلن الرئيس (دونالد ترامب) انسحاب قواته من سورية في 19/كانون الثاني/2019، والتي انسحب جزء منها باتجاه العراق، وقد برر قراره بهزيمة هذا التنظيم بنسبة (99 %).

وفي سياق تطورات الوجود العسكري الامريكي أكد الرئيس (دونالد ترامب) في لقاء مع قناة سي بي أس في 3/شباط/2019 على أهمية احتفاظ بجزء من القوات الامريكية في العراق من أجل مراقبة ايران كونها تمثل مشكلة حقيقية من وجهة

نظره⁽⁵³⁾. كما يمكن الرد على التطورات في سورية انطلاقاً من القواعد الأمريكية في العراق، لاسيما من قاعدة عين الأسد الجوية في الانبار التي زارها في 27/كانون الاول/2018، وقد ابدى (دونالد ترامب) اهتمامه بهذه القاعدة لاسيما وان الولايات المتحدة انفقت الكثير عليها، مما يتوجب الاحتفاظ بها⁽⁵⁴⁾.

وفي هذا الخصوص ذكر الرئيس (دونالد ترامب) في خطاب حالة الاتحاد في 5/شباط/2019: "ان قواتنا الشجاعة تقاتل الآن في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من 19 عامًا في أفغانستان والعراق، وقدم قرابة (7) الاف أمريكي حياته، وأصيب أكثر من (52) ألف أمريكي بجروح بالغة، لقد أنفقنا أكثر من (7) تريليون دولار في الشرق الأوسط، لقد تعهدت بنهج جديد، ان الدول العظمى لا تخوض حروب لا نهاية لها، فعندما تسلمت السلطة كان تنظيم داعش يسيطر على أكثر من (20) ألف ميل مربع في العراق وسورية، واليوم حررنا كل تلك الأراضي تقريباً من قبضة هؤلاء القتلة المتعطشين للدماء"⁽⁵⁵⁾.

وبالرغم من الهزائم الكبيرة التي لحقت بتنظيم داعش الارهابي، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية أكدت بان التنظيم في وضع يسمح له بإعادة عملياته وعلان الخلافة من جديد، وسيظل تهديده نشطاً في العراق وسورية وخارجها أيضاً، واستناداً الى تقارير وزارة الدفاع والاستخبارات الأمريكية فان التنظيم يحتفظ بقوة قتالية قوامها (30) الف عنصر، مما سيجعل تهديده مستمراً، وان الهجمات الارهابية قد تستمر لسنوات قادمة⁽⁵⁶⁾.

وقد استضافت العاصمة الأمريكية واشنطن في 6/شباط/2019 اجتماع وزراء خارجية دول التحالف الدولي ضد داعش المكون من (79) دولة مما جعله أكبر تحالف في التاريخ، لمناقشة جهود التحالف بعد أربع سنوات من الحرب ضد هذا التنظيم الارهابي، والعمل على إعادة الاستقرار وتقديم المساعدات الامنية، وفيما يخص الولايات المتحدة فقد أبدت حرصها على منع عودة ظهور تنظيم داعش في العراق وسورية بعد انسحاب القوات الأمريكية من سورية، وإحباط طموحاتها العالمية،

ومواصلة التنسيق مع التحالف من أجل تحقيق الاستقرار في المدن المتضررة، وتسهيل العودة الآمنة والطوعية لأولئك الذين شردتهم العنف الى مساكنهم⁽⁵⁷⁾.

فضلاً عما تقدم تعد الولايات المتحدة أكبر مانح لأنشطة تدمير الأسلحة التقليدية في العراق، إذ استثمرت أكثر من (450) مليون دولار بين العام 2003 ولغاية 2019 لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والتخلص منها بطريقة آمنة، وتقديم التمويل للتوعية بمخاطر المتفجرات ومساعدة الضحايا، وتشكيل أكثر من (80) فريق عمل لمسح وإزالة الألغام والذخائر والتوعية بمخاطرها في جميع أنحاء العراق، والتنسيق أيضاً مع منظمات المجتمع المدني العراقية، وقد قدرت الأمم المتحدة انها بحاجة الى أكثر من (250) مليون دولار لإزالة مخاطر الألغام والذخائر من البنى التحتية الرئيسة وحدها، ولا يشمل هذا المبلغ كلفة إزالتها من المناطق السكنية والزراعية، وبحسب تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2019، فان جهود الولايات المتحدة في هذا المجال تمخضت عن تطهير قرابة (3,74) مليون متر مربع من جميع أنحاء العراق، وفي العام 2019 وحده تم إزالة أكثر من (800,64) لغم وذخيرة من جميع أنحاء العراق، وتوعية أكثر من (800,254) مواطن عراقي عن طريق برامج تدريبية وتوعية عدة حول مخاطر الألغام الأرضية والعربات بدائية الصنع والقذائف غير المنفجرة، وتطهير (475) موقعاً أساسياً للبنى التحتية بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمصانع والطرق ومحطات الطاقة وخطوط أنابيب المياه ومنشآت تخزين الحبوب في المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي، وقد أسهمت هذه الجهود في تسهيل إعادة البنى التحتية الحيوية، وعودة السكان النازحين، ومساعدتهم في التنمية الاقتصادية والزراعية في هذه المناطق⁽⁵⁸⁾.

وأما الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى القيام بذلك هو ان العراق يُعد من أكثر دول العالم تضرراً من الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتشير تقديرات مسح الألغام الأرضية التي قامت بها الولايات المتحدة في العراق أن الألغام الأرضية تغطي مساحة قدرها (727) كيلومتراً مربعاً وتؤثر المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة على ما يقدر بنحو (851) كيلومتراً مربعاً⁽⁵⁹⁾. كما تشير هذه التقديرات أيضاً

الى ان عدد هذه الالغام يتراوح بين (10 الى 15) مليون لغم أرضي وذخائر غير منفجرة من الحروب، وتعود إلى أربعينيات القرن العشرين، وتنتشر على طول الحدود العراقية الإيرانية نتيجة للحرب بينهما بين 1980 - 1988، وبسبب حرب الخليج الثانية في العام 1991، واحتلال العراق في العام 2003، ومن ثم قيام تنظيم داعش الارهابي باستعمالها على نطاق واسع مما ضاعف من المشكلات في المناطق التي سيطر عليها⁽⁶⁰⁾. وتشير التقديرات أيضًا الى وصول التلوث الى مستويات غير مسبوقة بفعل اعمال داعش الارهابية مما يشكل تهديدًا حياتيًا للسكان⁽⁶¹⁾.

وعليه أدى الزخم العسكري المتواصل للولايات المتحدة وحلفائها ضد الارهاب الى دحر تنظيم داعش الارهابي وطرده خارج العراق، ولكن لا بد من ان نؤشر الى حقيقة مهمة وهي ان العبء الاكبر في جميع العمليات العسكرية خلال هذه المرحلة وقع على كاهل القوات العراقية بكل تشكيلاتها، كذلك لا بد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان مهام القوات الامريكية في العراق محصورة في مسألتين أساسيتين وهي التدريب ومكافحة الارهاب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الانتشار الامريكي الحالي في العراق هو بتنسيق وتعاون مسبق مع الحكومة العراقية، وان وجود القوات الامريكية هو في قواعد ومنشآت عراقية تخضع الى السيادة العراقية.

ولا بد ان نؤشر الى حقيقة مهمة أخرى وهي ان الوجود العسكري الامريكي في العراق له تداعيات سلبية عدة على الصعيد الداخلي والاقليمي، فعلى الصعيد الداخلي يمكن ان يستخدم هذا الوجود ذريعة لأي اعمال عنف مسلحة ضده تحت ذرائع عدة باسم التحرير والمقاومة او غيرها مما سيؤدي الى تداعيات على الداخل العراقي، كما ان هذا الوجود يُعد احد التحديات التي تواجه صانع القرار العراقي، اذ اصبح يشكل قيدًا واضحًا لاسيما في سياسة العراق الخارجية.

وأما على الصعيد الاقليمي فقد اصبح يشكل تهديدًا لبعض دول المنطقة لاسيما ايران وسورية وتركيا مما قد يدخل العراق في ازمات اقليمية بالوقت الذي تبنى العراق سياسة خارجية تميل الى الاعتدال وعدم التورط في الازمات الاقليمية.

وفي هذا الخصوص تأتي ايران بالدرجة الاولى، ذلك ان الولايات المتحدة تبنت سياسة خارجية تجاه ايران تهدف الى تحجيم قدراتها العسكرية والاقتصادية بسبب برنامجها النووي وسياستها التي رأت فيها الولايات المتحدة بانها مزعزة للاستقرار الاقليمي، مما جعل العراق ساحة لتقاطع المصالح الامريكية - الايرانية، بالوقت الذي ترتبط ايران بعلاقات قوية بالحكومة العراقية⁽⁶²⁾.

وأما سورية فقد اصبحت تحت التهديد المباشر من قبل القوات الامريكية الموجودة في العراق، فعلى الرغم ان هذه القوات عملت على محاربة تنظيم داعش الارهابي، ولكن ذلك ينطوي في جانب منه على تهديد امن الدولة السورية لاسيما وان الولايات المتحدة قد منحت الحق لنفسها التدخل في الاراضي السورية انطلاقاً من قواعدها في العراق لمحاربة الارهاب، مما سيؤثر على العلاقات العراقية - السورية رغم المصالح المشتركة والعلاقات التاريخية التي تجمعهم.

كما ان الدعم الامريكي لبعض الفصائل الكردية لاسيما قوات سورية الديمقراطية يمثل في جانب منه تهديداً اخر على تركيا، ذلك ان تركيا متحسسة لاي تحرك كردي قد يؤثر على حدودها مع العراق وسورية، لاسيما وانها تخوض حرباً ضد حزب العمال الكردستاني، وبالفعل حدثت خلافات أمريكية - تركية حول حجم الدعم الامريكي لبعض الفصائل الكردية الامر الذي عدته تركيا تهديداً لأمنها القومي، مما يعني ان الوجود العسكري الأمريكي في العراق أصبح احد مصادر القلق لدى الحكومة التركية.

واما التداعيات المترتبة على أمن الخليج العربي فان الوجود العسكري الأمريكي في العراق لا سيما منذ العام 2003 قد اوجد حالة غير مسبوقة من التطرف والارهاب حتى اصبحت تشكل تهديداً لأمن واستقرار دول الخليج العربية ومجتمعاتها تحت ذريعة تحرير الجزيرة العربية من الوجود العسكري الامريكي والغربي عامة⁽⁶³⁾. فضلاً عن ذلك كشف الوجود العسكري الأمريكي في العراق عن عجز النظام الاقليمي العربي عن ردعه وسلية التعامل معه، لا سيما وان الادارات الامريكية المتعاقبة كشفت عن خططها في اعادة رسم خارطة العالم العربي، وترتيب اوضاع المنطقة المستقبلية

دون مشاورة الدول العربية الى الجانب التهديد المستمر الذي يتعرض له سكان هذه الدول⁽⁶⁴⁾.

رابعاً- مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق:

يتحدد مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق في ضوء احتمالين

أساسيين هما:

1- احتمال استمرار وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في العراق:

يفترض هذا الاحتمال ان الولايات المتحدة ستسعى الى ابقاء وجودها العسكري في العراق كما هو عليه، وستمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية من اجل القبول بهذا الوجود، عن طريق عقد مذكرة تفاهم او حتى اتفاقية أمنية تضمن لها هذه الزيادة قانونياً فتكتسب بذلك شرعية داخلياً وخارجياً، مستغلة حاجة العراق الى الاسلحة الأمريكية، الى جانب الاتفاقات المشتركة والمذكرات الامنية الموقعة مع العراق التي توفر الاساس الشرعي لوجودها، كما انها عملت على تعزيز فكرة مفادها ان هذا الوجود يهدف الى حماية العراق من الاخطار الخارجية، وان الانسحاب الأمريكي في العراق في العام 2011، أفضى الى احتلال تنظيم داعش الارهابي الى اجزاء واسعة من العراق، وارتكابه انتهاكات كبيرة بحقوق الانسان، وعليه فان من مصلحة العراق وحتى الولايات المتحدة هي بقاء القوات الأمريكية في العراق، فضلاً عن ذلك ان الولايات المتحدة لديها معسكرات خاصة في القواعد العراقية، ولديها القدرات الكافية التي تساعد على استمرار وجودها بمعدلاته الحالية.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا الاحتمال قليل التحقق لاعتبارات عديدة منها: تراجع خطر ارباب تنظيم داعش بعد ان خسر قرابة (99 %) من الاراضي التي كان يسيطر عليها في العراق وسورية، وخسارته الاهم كانت زوال الحواضن التي يمكن ان تأوي عناصر هذا التنظيم الارهابي، وعليه فان العراق لا يحتاج الى الوجود العسكري الأمريكي بمعدلاته الحالية والتي تقدر بأكثر من (5) الاف عسكري، فضلاً

عن ذلك نجاح القوات العراقية في استعادة جاهزيتها، وتحييد المخاطر الامنية التي يمثلها تنظم داعش الارهابي.

وفي موازاة ذلك ان الوجود العسكري الامريكي لا يحظى بالقبول في الاوساط الحكومية والشعبية، وان له تداعيات خطيرة على مستقبل العراق وسيادته لاسيما وان هذا الوجود قد يستخدم كوسائل ضغط على الحكومة العراقية، أو قد يستخدم ضد دول الجوار مما سيؤدي الى ايجاد حالة من التوتر في علاقات العراق الاقليمية مما يتنافى مع سياسة العراق القائمة على حسن الجوار وعدم الاعتداء.

2- احتمال انخفاض الوجود العسكري الامريكي في العراق:

يقوم هذا الاحتمال على العديد من المؤشرات الموضوعية منها ان الادارة الامريكية تدرك جيداً ان وجودها العسكري محصور بمهمتين أساسيتين وهما تدريب القوات العراقية لا سيما وان العراق يُعد من ابرز دول الشرق الاوسط المستوردة للسلاح الامريكي مما يتطلب تدريب القوات العراقية عليها التي تستمر لسنوات، ولحاجة العراق الى اجراء المناورات المشتركة مما يعزز من جاهزية القوات العراقية في وجه التحديات الحالية والمستقبلية، واما المهمة الثانية فتتمثل بمكافحة الارهاب لاسيما وان ظاهرة الارهاب أصبحت خطراً عالمياً يهدد مصالح جميع الدول، ونظراً ان الموجة الثالثة منه والمتمثلة بتنظيم داعش الارهابي كانت اشدها همجية واكثرها وحشية، فان الضرورة تستدعي مكافحته بكل الوسائل المتاحة، ونظراً الى حاجة العراق الى الوسائل التقنية المعاصرة لمحاربة هذا التنظيم الارهابي وغيره من التنظيمات الارهابية الاخرى، ومن أجل الحيلولة دون عودته مجدداً فان ذلك يتطلب وجود عسكري محدود وبموافقة وتنسيق من قبل الحكومة العراقية.

فضلاً عما تقدم لا بد أن نؤشر الى حقيقة مفادها ان الولايات المتحدة لن تقبل ان ترحل بسهولة من العراق وانهاء كل اشكال وجودها العسكري في العراق، بعد كل الخسائر المادية والبشرية التي قدمتها، ولأجل ذلك ستسعى جاهدة الى ابقاء جزء ولو كان يسير من قواتها في العراق وان كان لمهام غير قتالية.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا الاحتمال هو أكثر الاحتمالات القابلة للتحقق كونه يقدم رؤية توافقية بين الانسحاب التام للقوات الأمريكية وبين زيادة عدد القوات الأمريكية مما سيفضي الى حالة من التوتر قد تؤدي الى مقاومة وجوده.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم يتضح ان الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2003 قد مر بثلاث مراحل المرحلة الاولى بين 2003 ولغاية 2011 يمكن وصفها بانها مرحلة الاحتلال العسكري المباشر، وفيها تعرضت الولايات المتحدة الى خسائر مادية وبشرية كبيرة، الى جانب التداعيات الخطرة التي ما زال يعاني منها الشعب العراقي، وقد عملت الادارة الأمريكية الى عقد اتفاقات شاملة بهدف توثيق العلاقات الأمريكية - العراقية التي لم تقتصر على الجانب الامني والدفاعي فقط، وانما شملت أيضاً قضايا سياسية واقتصادية وثقافية وتنموية وانسانية وغيرها، ونظراً للأكلاف الهائلة للوجود العسكري الأمريكي في العراق والتي تجاوزت التريلون دولار آثرت ادارة الرئيس (باراك أوباما) الانسحاب من العراق.

وأما المرحلة الثانية فتمتد بين 2011 ولغاية 2014 وقد عملت الادارة الأمريكية خلال هذه المرحلة على توثيق تعاونها الامني مع العراق، وأسهم مكتب التعاون الامني في السفارة الأمريكية في بغداد بدور مهم في ذلك، وشمل التنسيق والتعاون الامني بين البلدين عدة قضايا منها: مواجهة تنظيم القاعدة الارهابي، وتنظيم مبيعات الأسلحة الأمريكية الى العراق، وارسال وحدات أمريكية متخصصة لغرض تدريب القوات العراقية، واجراء التمارين والمناورات المشتركة.

وأما المرحلة الثالثة التي بدأت منذ العام 2014، على أثر قيام تنظيم داعش الارهابي بدخول الموصل في 10/حزيران/2014، ومن ثم تمدد الى باقي المحافظات العراقية وتحديداً الانبار وصلاح الدين وديالى، وبسبب ضعف المؤسسة العسكرية العراقية عن مواجهته في حينها، ولكون هذا التنظيم يمثل تنظيمًا إرهابيًا عالميًا، وتحدياً خطراً على المصالح الاقليمية والدولية، مما تطلب الامر تشكيل تحالف دولي بقيادة

الولايات المتحدة يضم الان (79) دولة ومنظمة مما جعله أكبر تحالف عسكري عرفه التاريخ، وكانت الجهود العسكرية الأمريكية منسقة مع التحالف الدولي والعراق، وبالفعل تم طرد تنظيم داعش الارهابي من العراق، ولكن عبء المواجهة الفعلية كانت على عاتق القوات العراقية، الى أن تم اعلان النصر في 9/كانون الاول/2017.

وبخصوص الوجود العسكري الأمريكي الحالي فهو موزع على بعض القواعد العسكرية العراقية وتنحصر مهمته في التدريب ومكافحة الارهاب، وتنسيق مع الحكومة العراقية، فضلاً عن ذلك هناك عدم رضا حكومي وشعبي للوجود العسكري الأمريكي بسبب الانتهاكات التي مارسها بحق الشعب العراقي في السابق.

فضلاً عما تقدم ان الوجود العسكري الأمريكي له تداعيات عدة على الصعيد الداخلي والاقليمي، التي ستؤثر في الامن الوطني العراقي على الصعيد الداخلي، وعلى علاقات العراق الاقليمية، مما سيفضي الى جر العراق الى ازمات اقليمية يكون فيها طرف مباشر او غير مباشر.

⁰¹ التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 41.

⁰² د. أحمد يوسف القرعي، مجلس الامن ومآزق الامن الجماعي الدولي، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 152، نيسان 2003)، ص 44.

³⁰ Jeffrey Record, The Bush Doctrine and War with Iraq, The US army war college quarterly parameters, (United States: Pennsylvania, U.S. Army War College Strategic Studies Institute, Vol. 33, Spring 2003), p.p. 5, 8.

للمزيد ينظر طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الاميركية على العراق (عمان: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص ص 37 – 49.

⁴⁰ Council on Foreign Relations, The Iraq War 2003 – 2011, (Washington, 2011).

<https://www.cfr.org/timeline/iraq-war>

⁵⁰ Walter L. Perry and others, Operation Iraqi Freedom: Decisive War Elusive Peace (United States: California, the RAND Corporation, 2015), p. p. 320 – 321, 332 – 335.

⁰⁶ للمزيد ينظر د. عبد الحسين شعبان، الارهاب واصلاح الواقع العراقي، شؤون عربية (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 119، خريف 2004)، ص ص 26 – 29.

وبخصوص قرار مجلس الامن الخاص بالاحتلال ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن، القرار 1483، 22/5/2003، ص ص 1 – 9.

⁷⁰ Stephen T. Hosmer, Why the Iraqi Resistance to the Coalition Invasion Was So Weak (United States: Santa Monica, California, The RAND Corporation, 2007), p.p. 132 – 133.

⁸⁰ Catherine Dale, Operation Iraqi Freedom: Strategies, Approaches, Results, and Issues for Congress, Report for Congress (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. RL34387, 2008), p. 41.

⁹⁰ Walter Posch, Staying The Course: Permanent U.S. Bases In Iraq, Middle East Policy (Washington: The Middle East Policy Council, Vol. 13, No. 3, September 2006), p.p. 109 – 113.

¹⁰⁰ Global Security, Iraq Facilities, (Washington, 2011).

<https://www.globalsecurity.org/military/facility/iraq-intro.htm>

¹¹⁰ Sarah Meyer, Iraq's US/UK Permanent Bases : Intentional Obfuscation, Global Research, Canada: Montreal, The Centre for Research on Globalization, 2006.

<https://www.globalresearch.ca/iraq-s-us-uk-permanent-bases-intentional-obfuscation/2257>

¹²⁰ James D. Fearon, Iraq's Civil War, Foreign Affairs, (United States: Council on Foreign Relations, Vol. 86, No. 2, March - April, 2007), p.p. 2 – 3.

¹³⁰ Steve Bowman, Iraq: U.S. Military Operations, Report for Congress (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. RL 31701, 2007), p. 8.

¹⁴⁰ Catherine Dale, op. cit., p. 30.

¹⁵⁰ Greg Bruno, U.S. Security Agreements and Iraq, (Washington: Council on Foreign Relations, 2008).

<https://www.cfr.org/backgrounders/us-security-agreements-and-iraq>

¹⁶⁰ Status of Forces Agreement between The Republic of Iraq and the United States of America (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2008), p. 9.

¹⁷⁰ M. Cherif Bassiouni, Legal Status of US Forces in Iraq From 2003-2008, Chicago Journal of International Law (Chicago: The University of Chicago Law School, Vol. 11, No. 1, 2010), p. p. 2 , 9 , 17 - 18.

¹⁸⁰ U. S. Department of State, Joint Statement of the U.S.-Iraq Political and Diplomatic Joint Coordination Committee, Washington, 2012.

<https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/09/197276.htm>

¹⁹⁰ The White House, Fact Sheet: The Strategic Framework Agreement and the Security Agreement with Iraq, Washington, 2008.

<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2008/12/20081204-6.html>

²⁰⁰ M. Cherif Bassiouni, op. cit., p. 17.

²¹⁰ Scott Wilson and Karen DeYoung, All U.S. troops to leave Iraq by the end of 2011, The Washington Post (Washington: Fred Ryan, 21 October 2011).

https://www.washingtonpost.com/world/national-security/all-us-troops-to-leave-iraq/2011/10/21/gIQAUyJi3L_story.html?utm_term=.5596b0ed0e1e

²²⁰ Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal of Humanities And Social Science (India: International Organization of Scientific Research, Vol. 4, Issue 5, November - December 2012), p. p. 36 – 38.

²³⁰ Linda J. Bilmes, The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets, The Economics of Peace and Security Journal (USA: EPS Publishing for Economists for Peace and Security, Vol. 9, No. 1, 2014), p. p. 5 – 6.

²⁴⁰ Tim Arango and Michael S. Schmidt, Last Convoy of American Troops Leaves Iraq, The New York Times (New York: The New York Times Company, 18 December 2011).

<https://www.nytimes.com/2011/12/19/world/middleeast/last-convoy-of-american-troops-leaves-iraq.html>

²⁵⁰ Youssef Bassil, op. cit., p.p. 37 - 38.

⁰²⁶ حسن نافعة، العالم العربي: تناقضات ومحاور جديدة، في آثار الحرب الاميركية على العراق دوليا اقليميا ومحليا (بيروت: جامعة بيروت، 2003)، ص 20. للمزيد من تداعيات الاحتلال الاميركي على الداخل العراقي ينظر مايكل اوترمان وآخرون، محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر، ترجمة: انطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص ص 205 – 263.

⁰²⁷ ايلين ليسون، مستقبل العلاقات الاميركية – العراقية (واشنطن: مركز ستيمسون، 2010)، ص ص 11 – 14.

²⁸⁰ Koželj Rok, Relationship between USA and Iraq 2003 – 2014 (Master thesis, Slovenia, Ljubljana, University of Ljubljana Faculty of Social Sciences, 2015), p. p. 20 – 21, 24.

²⁹⁰ Sean Kane, The United States in Iraq: Options for 2012, Peace Brief (Washington: United States Institute of Peace, No. 88, May 2011), p. 2.

³⁰⁰ Koželj Rok, op. cit., p.p. 23, 27.

³¹⁰ The White House, Fact Sheet: U.S.-Iraq Cooperation, Washington, 2013.

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2013/11/01/fact-sheet-us-iraq-cooperation>

³²⁰ U.S. Department of State, Joint Statement of the U.S.-Iraq Political and Diplomatic Joint Coordination Committee, op. cit.

³³⁰ Jim Garamone, U.S. Iraq Sign Defense Cooperation Memo of Understanding, U.S. Central command, 6 December 2012.

<http://www.centcom.mil/MEDIA/NEWS-ARTICLES/News-Article-View/Article/884665/us-iraq-sign-defense-cooperation-memo-of-understanding/>

³⁴⁰ Koželj Rok, op. cit., p. 25 – 27.

³⁵⁰ جين كينيمونت وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 126، 2014)، ص ص 54 – 55.

³⁶⁰ U.S. Department of State, Joint Statement of the U.S.-Iraq Political and Diplomatic Joint Coordination Committee, Washington, 2013.
<https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/08/213169.htm>

³⁷⁰ Koželj Rok, op. cit., p.

³⁸⁰ The White House, Joint Statement by the United States of America and the Republic of Iraq, (Washington, 2013).

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2013/11/01/joint-statement-united-states-america-and-republic-iraq>

³⁹⁰ Adam Bazcko and others, The Rationality of an Eschatological Movement: The Islamist State in Iraq and Syria, Working Paper (United State: Yale University, The MacMillan Center, No. 7, 2016), p. 29.

⁴⁰⁰ Cole Bunzel, From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State, Analysis Paper (Washington: Center for Middle East Policy, No. 19, March 2015), p. 31.

⁴¹⁰ Qaraman Hasan, The Impacts of Iraq's Invasion on the Politics in the Middle East, International Journal of Social Sciences & Educational Studies (United Kingdom: The Directory of Open Access Journals, Vol.3, No.1, September 2016), p. 48.

⁴²⁰ Fawaz A. Gerges, ISIS and the Third Wave of Jihadism, Current History (United States: Philadelphia, Daniel Mark Redmond, Vol. 113, Issue: 767, December 2014), p. 341 – 342.

⁴³⁰ U.S. Department of State, The Global Coalition to Counter ISIL, Washington, 2014.

<https://2009-2017.state.gov/s/sect/>

⁴⁴⁰ The White House, Statement by the President on ISIL, Washington, 10 September 2014.

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-president-isil-1>

⁴⁵⁰ Richard Barrett, The Islamic State (New York: The Soufan Group, 2014), p. 38.

⁴⁶⁰ Grégory Chauzal and Sofia Zavagli, Iraq at War Again, Clingendael Report (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2016), p. 7.

⁴⁷⁰ Kathleen J. McInnis, Coalition Contributions to Countering the Islamic State, Report for Congress (Washington: Congressional Research Service, No. R 44135, 2016), p. 4.

⁴⁸⁰ U.S. Embassy & Consulates in Iraq, Special Presidential Envoy Brett McGurk in Iraq, 2016.

<https://iq.usembassy.gov/special-presidential-envoy-brett-mcgurk-iraq/>

⁴⁹⁰ United States Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, Country Reports on Terrorism 2016 (Washington: United States Department of State Publication, July 2017), p. p. 184, 316.

⁵⁰⁰ To Walk the Earth in Safety 2018, (Washington: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Weapons Removal and Abatement, 2018), p. 42.

⁵¹⁰ U.S. Embassy & Consulates in Iraq, Secretary Pompeo announces providing \$17 million of additional demining efforts, 2018.

<https://iq.usembassy.gov/secretary-pompeo-announces-providing-17-million-of-additional-demining-efforts/>

⁵²⁰ Carla E. Humud, The Islamic State and U.S. Policy, Report for Congress (Washington: Congressional Research Service, No. R 43612, September 2018), p. p. 7 – 10.

⁵³⁰ The New York Times, Trump Calls for Keeping Troops in Iraq to Watch Iran, Possibly Upending ISIS Fight, 3 February 2019.

<https://www.nytimes.com/2019/02/03/us/politics/trump-iraq-troops-syria-iran.html?action=click&module=Top%20Stories&pgtype=Homepage>

⁵⁴⁰ صحيفة الشرق الاوسط، ترمب يريد الإبقاء على وجود عسكري في العراق لمراقبة إيران، (الرياض: العدد 14678، 4/2/2019).

⁵⁵⁰ The White House, President Donald J. Trump's State of the Union Address, (Washington, 2019).

<https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-state-union-address-2/>

⁵⁶⁰ Carla E. Humud, op. cit., p. p. 1 – 5.

⁵⁷⁰ U.S. Department of State, Meeting of the Ministers of the Global Coalition To Defeat ISIS, (Washington, 2019).

<https://www.state.gov/s/sect/c81112.htm>

⁵⁸⁰ U.S. Department of State, U.S. Conventional Weapons Destruction Program – Iraq, Fact Sheet, Washington, 2019.

<https://www.state.gov/t/pm/rls/fs/2019/288743.htm>

⁵⁹⁰ To Walk the Earth in Safety 2010, (Washington: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Weapons Removal and Abatement, 2010), p. 42.

⁶⁰⁰ U.S. Department of State, Iraq: U.S. Conventional Weapons Destruction Efforts Help Defeat ISIS, Fact Sheet, Washington, 2017.

<https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/03/269065.htm>

⁶¹⁰ To Walk the Earth in Safety 2017, (Washington: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Weapons Removal and Abatement, 2017), p. 45.

⁶²⁰ د. جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص 130. للمزيد ينظر طلال عتريسي، النتائج والتداعيات ايرانيا، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 441 – 460.

⁶³⁰ محمد صالح المسفر، عشر سنوات من تداعيات احتلال العراق مهددات أمن المنطقة وعبور الفلك والتأثير فيه، في كتاب عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003 – 2013 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 363.

⁶⁴⁰ ادوارد سعيد، اسرائيل العراق الولايات المتحدة (بيروت: دار الآداب، 2004)، ص 247.